



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة والعشرون

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٥/صفر/١٤١٣ هجرية،
الموافق ٢٤/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٣)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهوان.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الرميوي.

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد منصور مراد.

هكذا من الأصل

الصفحة

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من ١٩٩٢/٨/٢٦.

٤ - تلاوة استقالة عضو مجلس النواب نائب محافظة الطفيلة المهندس فؤاد الخلفات. (عملا باحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي).

٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١. (القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة).

٦ - ما يجد من اعمال.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. عينت يوم الثلاثاء القادم ١٩٩٢/٨/٢٥ الساعة العاشرة صباحاً. (لم تعقد الجلسة بسبب عدم توفر النصاب).

٣٥

٣٥

٣ حضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المتعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٤ م

مجلس النواب

حضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ٢٥/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/٢٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة والعشرون) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: سليمان عرار، حسين مجلي، د. محمد ابو فارس، ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عطا الشهبان، منصور مراد، نواف الخوالدة، ذيب انيس، عيسى الرميوني.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د. عبدالله النسور، د. قسيم عبيدات، د. احمد العبادي، محمد الدردور، زياد الشويخ، فؤاد الخلفات، فيصل الجازي.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاکر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير

التعليم العالي.

٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٦ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.

٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٠ - معالي المهندس سعد هامل السورور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٢ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير دولة.

١٣ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية.

١٤ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٦ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٧ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٨ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

هكذا من الأهل

١٩ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٠ - معالي السيد محمد السقا: وزير التموين.

٢١ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة التالي اسمائهم:

د. حسين ابو عرابي، نذير عطيات، محمد الرديني، رائد الحلبي، عمر الشوابكة.

١ - افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، بسم الله، نفتتح الجلسة. الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب السيد نواف الخوالدة.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب السيد عيسى الرموني.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب منصور مراد.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عطا الشهبان.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الازادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٢٦ الرجاء الوقوف.

- وهنا وقف الجميع -

السيد الامين العام: بسم الله الرحمن الرحيم.

رئاسة الوزراء

الرقم

التاريخ ١٤١٣/١/

الموافق ١٩٩٢/٨/

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت:

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦.

١٩٩٢/٨/١٧

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

محضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المتعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٤ ٥

٤ - تلاوة ملحق جدول الاعمال، والمتضمن تلاوة استقالة عضو مجلس النواب نائب محافظة الطفيلة المهندس السيد فؤاد الخلفات - عملاً باحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي -.

معالي رئيس المجلس: استاذ همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

لقد قرأت هذه الاستقالة بتمعن، فوجدت انها هي مذكرة وليست استقالة، بدليل انه في الصفحة الثانية يقول: من اجل هذا كله اتقدم بمذكرة الاحتجاج هذه، كما يقول في اخر الصفحة الثانية، وربما كنت منسجياً مع اعتقادي هذا ومع ما تشرف بتمثيله من قطاعات شعبنا الاردني الصابر، حين وطنت نفسي على تقديم استقالتي وعندما يقول وطنت نفسي على تقديم استقالتي لا يعني هذا انه تقدم باستقالته.

وانما كانها فكرة موجود في نفسه لذلك اقترح معالي الرئيس أن يؤجل البت في هذا الموضوع، حتى يأتي بنا بشكل صريح وواضح وأن تكون الاستقالة واضحة بيّنة، عندئذ نستطيع أن ننظر فيها، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس الحقيقة انا اقترح ايضا التأجيل ولكن للأسباب التالية وهي غير الاسباب التي اوردها الاستاذ الدكتور همام سعيد.

السبب الرئيسي في ان الاستقالة تضمنت حيثيات كثيرة، ولربما هناك هجوماً في الاستقال، اعتبره على اعضاء هذا المجلس الكريم.

لذلك وحيث ان الزميل الفاضل السيد فؤاد الخلفات الذي قدم الاستقالة غير موجود بيننا هذا اليوم، فأرجو ان يؤجل البت في الاستقالة حين حضوره، ومناقشته عن هذه الاستقالة، ومناقشته بحيثياتها، ومن ثم يصار الى النظر بها سلباً او ايجاباً قبولاً او رفضاً، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اضافة الى ما ذكره الاخوان الكريمين حول هذا الموضوع، فنحن الان في ختام دوره استثنائية وبيننا وبين الدورة العادية القادمة، مسافة زمنية اعتقد انها كافية بأن يراجع الزميل نفسه، ويتروى في اتخاذ قراره، وعندئذ بإمكانه ان يقدم استقالته بصورة اوضح مما ذكره في كتابه هذا.

ثم انه اورد اموراً لنا فيه معه نقاش، فيها نقاش. وعندئذ حتى لا تكون استجابتنا بما ذكر فقط لذلك ادانة للمجلس ولتوجهات هذا البلد

هكذا من الأصل

ولذلك لابد من ان نبين حقيقة استقالته من خلال الحوار والنقاش الذي سيجري بيننا وبينه وهذه الاسباب كلها جميعاً أرجو ان نرجيها البحث في هذا القضية حتى يحضر في الدورة العادية القادمة.

وعندئذ نجري حواراً معه في هذا الموضوع وإذا اقتنعنا في ضرورة استقالته عندئذ والا سنرد عليه ذلك بالحجة والبرهان ايضاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي، انني على جميع ما قاله الزملاء الكرام، خصوصاً ان الزميل علل استقالته ووضع اتهاماً للمجلس وللجنة، ولا بد من حضوره لمناقشة ما ذكره، بما انه غير موجود واعتقد انه خارج البلاد في السعودية او في الكويت لا ادري عندما يعود - ان شاء الله - ارجو من الرئاسة ان تطلب منه الحضور لمناقشة هذا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بباب النقاش الشيخ عبدالباقي انا ارى الجميع يتحدث بهذا المفهوم، وإذا رأيتم الموافقة على تأجيلها لكي يناقش بما جاء.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ هل توافقون على ذلك، تأجيلها ومناقشتها حتى يحضر ويناقش.

نقطة نظام استاذ عبدالسلام

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

يا سيدي، نقطة النظام، تتعلق في ان هناك اقتراحاً من بعض الزملاء ثني عليه، وهو تأجيل النقاش في هذا الموضوع النظام يعطي الحق لشخص مع هذا، وشخص مخالف لذلك، فارجو ان تسمح معاليكم. نعم، هذه نقطة النظام، هنا اقتراح بالتأجيل.

معالي رئيس المجلس: ليس مختلفين تحدث عدد من الاخوان وكلهم بنفس المفهوم تقريباً.

السيد عبدالسلام فريجات: يا سيدي ارجو ان تفسح المجال لشخص معارض.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

سيدي معالي الرئيس، مع كل الاحترام والتقدير لزميلنا الفاضل، الا انه حقيقة فقد تضمنت العريضة التي هي مضمون استقالته، اهانة لهذا المجلس، وتجريحاً وتشكيكاً في دوره الوطني وعلينا الا نقبل باي نوع من هذا التشكيك او التجريح.

وهذه الاتهامات، التي كالمها الزميل الفاضل باخوانه وزملاءه من غير وجه حق، تقتضي احواله الى النيابة العامة، وليس لنا سلطة معالي الرئيس ان نبت نحن في موضوع ما اتهمنا به، ليس لنا ان نناقشه فيه، لاننا لسنا سلطة محاكمه، ولا سلطة تاديب تقدمه للنايب

العام، والنائب العام يطلب رفع الحصانة.

وعندئذ يحاكم على ذلك، لا يجوز المساس بكرامة هذا المجلس بهذه الصورة معالي الرئيس.

فحسب النظام سيدي، انا اقترح ان يبت في استقالته وهي استقالة واضحة والعبرة فيها للمعنى وليس للكلمات مهما كانت معناها الاستقالة ويطلب من معاليكم البت بها.

فارجو ان تعرض بهذه الصورة، وان يحال الزميل الفاضل الى المحاكمة، الى النيابة العامة لتبرئة المجلس من هذا الاتهام غير الحق.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، بدنا وجهة نظر اخرى، الشيخ عبدالرحيم، وجهة نظر اخرى.

السيد عبدالرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اقتراحي المحدد يعني بعد ان صوت المجلس ارجو ان يضيف اليه رفض مضمون الكتاب الذي وجهه الى معاليكم.

يرفض المضمون ويناقش بعد ان يعود يناقش الزميل فؤاد في موضوع استقالته فقط المضمون يرفض.

معالي رئيس المجلس: يعني اخواننا حسب نقطة النظام التي جاءها الاخ عبدالسلام تحدث اثنان، الان استاذ حسني في انت رافع ايديك وفي عدد من الاخوان رافعين ايدهم، فاذا سمحتم يعني والله شافيك، وفي عهده من

الاخوان رافعين ايدهم ما يقدم واحد على واحد، فلان اخ نقطة النظام التي اثارها الاخ عبدالسلام فريجات قال: بدنا واحد مع واحد ضد، الاثنان قبول استقالة عبد السلام يقول.

فتحدث الاخوان، هل بقي من نقاط نظام اخرى؟

نقطة نظام الاخ سليم الزعبي بتتوب عن الاخ حسني ايضاً.

السيد سليم الزعبي: شكراً.

سيدي الرئيس نقطة دستور، لا يوجد نقطة نظام حتى المادة (٧٧) تقول:

يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس النواب ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس، وعلى الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس، نقطة الدستور تقول: على الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس، انا ارى ان في طيات هذا النص ما يقنعني بانه يتوجب دعوة فؤاد خلفات لمكتب سيادة الرئيس ويستفسر منه ويقدم للمجلس ما جرى بينه وبين المستقيل مع هذه الاستقالة.

فسيدي الرئيس هل حصل ذلك؟ وإذا كان قد حصل ذلك فارجو ان يحاط المجلس بما تم بينكم وبين الزميل فؤاد الخلفات. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الأهل

نقطة النظام التي اثيرها تتعلق بالمادة (٥٤) فقرة (٢) من النظام الداخلي، التي تقول: انه يؤذن في الكلام دائماً في الحالات التالية:

- ١ - ابداء الدفع بعدم المناقشة.
- ٢ - طلب التأجيل، وقد طلب التأجيل الدكتور همام سعيد وثبت عليه، وثني عليه عدد من الزملاء الشيخ علي الفقير والاستاذ ليث شبيلات وهذا الطلب مقدم على غيره، ووجد من يعارضه واعطي الكلام للمعارض الاستاذ عبدالسلام فرجات الذي عارض وقت النقاش، وبعد ذلك يجب طرح الموضوع حسب المادة (٥٦) من النظام الداخلي على المجلس للتصويت.

فاذا وافق المجلس على التأجيل تؤجل وإذا لم يوافق نستمر بالنقاش سيدي الرئيس ارجو ان يطرح للتصويت، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً نقطة نظام استاذ حسني مدخل جيد لك تفضل.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس.

الحقيقة انا ارى الموضوع، رؤية مختلفة عن موضوع الاستقالة، استناداً الى المادة (٩٠) من الدستور، لا يجوز فصل احد من عضوية اي من مجلس الاعيان والنواب الا بقرار صادر من المجلس الذي هو منتسب اليه.

ويشترط في غير حالتي عدم الجمع والنسب في هذين الدستورين ويقانون انتخاب الى ان يصدر قرار الفصل.

ارى ان الحثيات التي يقدمها بما تضمنته من طعن في المجلس، واتهامه بأنه ضد الصالح

العام صراحة ارى ان العضو الذي يقدم استقالة يجب ان لا نأخذ كتابه على اعتباره طلب استقالة، بل نبحث فيه بضرورة فصله او عدمه نظراً لما تضمنه من طعن في عمل المجلس وشرعية عمل هذا المجلس، واتهامه الصريح اتخاذ المواقف منها، الارتمال محكوم بالترغيب والترهيب.

معالي رئيس المجلس: الجزء الاول نقطة نظام مخالفة، يعني اشارة للدستور، لكن البقية ليس نقطة مخالفة، اقتراح جاء الان.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس انا اطرح الموضوع على اعتباره ان المجلس يجب ان ينظر في فصله.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي هذه ليست نقطة مخالفة هذا اقتراح محترم لا نقول به شيء.

الدكتور حسني الشيباب: لاسباب الواردة في كتابه وان سماها استقالة.

معالي رئيس المجلس: ليست نقطة نظام الجزء الثاني منها، ولان حسب ما قال الاخ الدغمي.

هل يوافق المجلس الكريم على رفض محتوى النص الذي جاء ثم تأجيل البحث؟

هذا الامر مطروح على المجلس، مش هيك استاذ الدغمي؟

السيد عبدالكريم الدغمي: معالي الرئيس.

انا اثرت التأجيل، واقتري التأجيل،

السيد الامين العام:

٥) استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤).

معالي رئيس المجلس: قبل هذه موضوع لجنة الطعون، المادة (١٥) من النظام الداخلي تحدد ان المجلس ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة او اكثر حسب ما تدعو اليه الحاجة للتحقيق في الطعون الى اخر المادة، فقدم لنا طعن في الانتخابات التكميلية، وستحول الى اللجنة المشكلة في بداية الدورة.

استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما اود ان اثيره في هذا الموضوع، انا اوافق مع معاليك، ومع الذين يفسرون بأن اللجنة مشكلة منذ بداية المجلس، وان لها الحق ان تنظر في الطعون التي قدمت في الانتخابات التكميلية، ولكنني اريد ان اوضح واقتراح على المجلس الكريم اتخاذ قرار بالسماح للجنة بأن تنظر بالطعون اثناء عطلة المجلس، لان الدورة الاستثنائية ستفرض غداً، فلا مانع من ان تنظر اللجنة في هذه الطعون، وتجمع البيانات والشهود، وتقدم لنا خلاصة تحقيقاتها في بداية الدورة العادية، فارجو اتخاذ قرار من المجلس بهذا الخصوص وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً وما هو معتاد، لان اللجنة شأن داخلي للمجلس، ويعتبرون ان عملها مستمر هكذا كان متبعاً استاذ الشيخ علي.

وثبتت على كل اقتراح يتعلق بالتأجيل، ليحن محذور النائب الخلافات ومناقشته عن اسباب استقالته والحثيات.

معالي رئيس المجلس: لحين حضوره ومناقشته، واضح هذا الامر، طلب جواب على سؤال لآخ ابو خالد الاستاذ سليم الزعبي، الحقيقة الصيغة التي جاءت بها وهي صيغة غير واضحة، وفيها معاني تحتمل وجوه كثيرة.

طلبت ان يأتي، وهذا اليوم بالذات فالرجل قال هذا لك، قلت لا انا اطلب جواب ان تقدم او لا تقدم، فقال قدمها، قدمتها بالصيغة حسب طلبه، بالصيغة الموجودة، هذا هو الطلب، فقدمت كما ذكر الاخوان بالصيغة المقدمة، الان الاقتراح الواضح طلب التأجيل الذي طلب وثني عليه.

هل يوافق المجلس الكريم على التأجيل؟ مع استدعائه طبعاً بلحقاتها، هل توافقوا على التأجيل؟

نحن بدنا ننتهي من الاقتراح ونقطة النظام الذي اعترضوه الاخوان، طلب التأجيل، ودعوته ومناقشته فيما كتب.

من يوافق على ذلك، رجاء رفع الايدي من يوافق على التأجيل ودعوته لمناقشته فيما كتب؟

السيد الامين العام: ٣٢ من ٥٨

معالي رئيس المجلس: ٣٢ من ٥٨

ويؤجل البت ويستدعي لمناقشته فيما ذكر، النقطة الثانية السيد الامين العام.

هكذا من الأشهر

الدكتور علي الفقير: انا اقترح ان تقوم بهذه المهمة لجنة التحقيقات النيابة لأنها مستمرة الوجود حتى بعد الجلسة، عقواً ليس بصفتها لجنة تحقيق نيابية، بصفتها لجنة طعون.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم، هناك فصل كامل، الفصل الرابع فحوص الطعون، وتحقيق صحة النيابة فصل كامل في النظام الداخلي المواد (١٥/١٦/١٧/١٨/١٩) فصل كامل، مختصة بهذا والاجراءات للجنة شكلت فقط، وعمله كما هو متبع مستمر الدكتور ابوعليم.

الدكتور محمد ابوعليم: هناك لجنتان، لجنة للشمال وللجنوب اختيار واحدة من اللجنتين يكون افضل.

معالي رئيس المجلس: هي مشكلة من (تسعة) من الاخوان، (اثنان) منها اصبحوا وزراء الان، فيبقى (سبعة) فيكتفى (بالسبعة) ان يبقوا اذا رأيت ذلك استاذ عكور.

السيد عبدالرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس.

اقتراح ان لا يكون احد اعضاء اللجنة من المنطقتين الانتخابيتين.

معالي رئيس المجلس: اذا سمع الاخوان الامانة العامة لديكم الاسماء استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: خشية الدخول في متاهة الشك، بأن كل لجنة من لجان المجلس تنتهي بانتهاء الدورة العادية او الاستثنائية للمجلس.

مدتها لعام واحد، والمبدأ عام، انا اقول ان هناك شك من ان كل اللجان تنتهي بنهاية كل دورة من دورات المجلس.

وخشية ان ينصرف هذا الامر الى لجنة التحقيق بالطعون، ولأنه من المفضل في كل طعن ان تشكل له لجنة بعينها، حتى تؤخذ جميع العناصر بعين الاعتبار والتأثيرات، وعلاقة النائب المطعون بنياته بأعضاء اللجنة.

يفضل في كل طعن لجنة خاصة به، وهذا الامر واضح في المادة (١٥) عجزها يقول: على ان لا يشترك العضو المطعون بنياته باللجنة التي يعاد اليها التحقيق بصحة نيابته، كأنما تتجه اراده المشرع ان كل طعن له لجنة يفضل ذلك.

ولذلك انا اقترح تشكيل لجنة لهذه الحالة بعينها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فقط اذكر بالآخوة بالمادة (١٥) الفصل الرابع من النظام الداخلي، تذكير المادة (١٥) على المجلس ان يتنخب في بداية كل دورة انتخابية، دورة انتخابية، وهي دورة المجلس الحادي عشرة، هذا ما هو متبع وهذا ما هو مفهوم من هذا النص.

لجنة او اكثر الى اخر المواد، فما هو متبع ان الدورة الانتخابية هي الدورة الحادية عشرة لهذا المجلس، وانتخبت اللجنة، واللجنة كما هي امامي الان اقرأ عليكم اسماءها، ليس فيها من نواب المنطقة احد.

رئيس اللجنة الدكتور ماجد خليفة، مقرر اللجنة الاستاذ سليم الزعبي، اعضاء

اللجنة:

الدكتور محمد ابو علیم، الاستاذ عبدالمجيد الشريدة الاستاذ محمد علي الدردور، الاستاذ منصور مراد، الاستاذ نادر الظهيريات.

وفيها اثنان من الوزراء، الاستاذ عبدالكريم الكباريتي، والاستاذ جمال الخريشا يكونها وزراء لا يكونون باللجنة، وبقي الاسماء هي لجنة مشكلة، فاذا رأيت ان تبقى هذه اللجنة... الشيخ عبدالباقى.

السيد عبدالباقى جو: بقاء هذه اللجنة.

معالي رئيس المجلس: بقاء هذه اللجنة، استاذ ليث.

السيد ليث شيللات: سيدي الرئيس.

بقاء اللجنة خصوصاً يعني انا اريد ان اخالف الزميل عبدالرؤوف الروابدة لغاية، يعني لجان لجان لدورة انتخابية، اذا اخذنا انه ليس هناك جان لدورة انتخابية، قد نطعن في لجان اخرى لا هناك لجان لدورة انتخابية من هذه اللجنة بنص النظام، ومنها لجنة التحقيقات النيابة التي اتخذ المجلس قراراً ان تكون لجنة لدورة انتخابية.

لذلك ارجو ان تؤكد على هذه اللجنة الاولى، وذلك تعزيزاً للمسيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

كنت اتفق انتخاب لجنة جديدة لهذه

مجلس الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المتقدمة في ٢٤/٨/١٩٩٢م ١١

الحالة حقيقة، لكن يبدو ان توجه المجلس خلاف ذلك لكن اود ان اتكلم عن نفسي سيدي الرئيس انا الحقيقة مجاز لمدة اسبوعين، لذلك يعني خشية من التأخير في البند، ارى ان اقدم استقالتي، وان يختار احد الزملاء مكاني لاني غائب اسبوعين الحقيقة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: شكراً معالي الرئيس.

كنت في الحقيقة ما اود اقله ايضا تفضل والمخ اليه معالي الاستاذ سليم الزعبي، وهو كنت اتفق ان تنتخب لجنة جديدة للطعون ولكوني ايضا ساسافر لحضور مؤتمر، ويقتضي هذا غيابي ايضا لمدة اسبوعين.

ولذلك ولهذا السبب اقدم استقالتي من هذه اللجنة، ارجو من المجلس الكريم الموافقة عليها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: اسماء اللجنة الثانية الاستاذ الامين العام، عندن اسماء اللجنة الثانية؟

في ثلاث لجان نحن شكلنا، الاستاذ الشيخ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

في المادة (٢٢) من النظام الداخلي الرئيس في المادة (٢٢) ترفع اللجنة تقريرها لرئاسة المجلس بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً

هكذا من الأهل

او نصف شهرية او فصلية . الخ
د - تخصصها وما اذا كانت سياسية او ادبية او اقتصادية . الخ
هـ - اللغة او اللغات التي ستصدر بها
و - اسم رئيس التحرير المسؤول وعمره ومحل اقامته وعنوانه وشهادته العلمية وخبراته العملية.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٢ -

رأت اللجنة:

- حذف عبارة (ولقبه) الواردة في الفقرة (أ) من المادة.

- استبدال عبارة (نشرها) الواردة في الفقرة (ج) بعبارة (صدورها).

معالي رئيس المجلس: نأخذها فقرة فقرة أسهل؟

استاذ فخري قموار.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس.

ارى ان هذه المادة فيها تفاصيل يمكن ان ينص عليها بنظام او بأي تعليمات خارج اطار هذا القانون هناك تفاصيل عادية يمكن ان يصدر من اجلها اي نموذج عادي، يكون موجود في الوزارة، ويمليء هذا النموذج، دون ان ينص عليه في قانون، ودرجت العادة في كثير من الشؤون المختلفة، والمراجعات المختلفة للمؤسسات الرسمية، ان يكون هناك نماذج معينة تمليء ولا ينص على الاسم اذا كان ثلاثي او

الرباعي او اللقب او ما اسم المطبوعة وخلاف ذلك يكون هناك نموذج يعد لهذه الغاية ويمليء، وينتهي الامر دون ان ينص على كل هذه التفاصيل، التي ليس لها رسوم في هذا المقام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: التعديلات الواردة ان من اللجنة القانونية تعديلات وجهان، وان كان لا يغيران من صلب ما جاء في هذه المادة من المشروع.

ولذا اترح على المجلس الكريم الموافقة على قرار اللجنة القانونية لتسهيل الامور، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في تلبية نعم، الاستاذ بسام.

السيد بسام حدادين: انا يعني اذا حضر الماء بطل التيمم، فتحدث الاستاذ فخري، فانا اوافق فوراً.

شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة حول ما اثاره الزميلان، الاستاذ فخري والاستاذ بسام، فيما يتعلق بما نصت عليه المادة (٢٢) من القانون برأيها انه من الممكن ان يتضمنها نظام، ولكن هذا الكلام سليم اذا كانت هذه الامور، من الامور الشكلية من الممكن ان يحتويها نظام ينظم، ولكن باعتقادي

ان ما ورد في هذه المادة هو من الامور الرئيسية والتي من الممكن وان توضح امام الجهة المختصة في اعطاء الرخصة، ان يكون هناك مجال للتوضيح بان هذه جريدة تصدر يومية.

وبان رئيس تحريرها اسمه كذا، وانها ستصدر باللغة الفلانية، ولذلك هذه الامور يقتضيها طبيعة العمل، ومن الواجب ان ينص عليها قانوناً شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: اثني على اقتراح الزميل حمزة منصور، واطلب التصويت على قرار اللجنة القانونية، اختصار الوقت وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: بالرغم من اقتراح الرضوء، وتأييد التيمم فأرى ان نصوت على المادة بتأييد قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم تنسيب اللجنة القانونية؟

اغلبية كبيرة جداً، وموافقة على المادة الثانية والعشرين على تقرير اللجنة القانونية او تنسيب اللجنة القانونية، المادة الثالثة والعشرين استاذ المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٣ -

يقدم طلب الحصول على رخصة اصدار

مطبوعة متخصصة الى المدير على النموذج الذي يعده لهذه الغاية، وللوزير بناء على تنسيب المدير ان يصدر قراره بمنح الرخصة او رفض منحها وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب على ان يكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٣ -

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة (وللوزير) الواردة في صدر المادة بعبارة (وعلى الوزير).

- حذف عبارة (بمنح الرخصة او رفض منحها وذلك) الواردة في المادة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على تقرير اللجنة؟ من يوافق على تنسيب اللجنة القانونية؟

اغلبية كبيرة، وموافقة على المادة الثالثة والعشرين.

المادة الرابعة والعشرين

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٤ -

١ - يقدم طلب الحصول على رخصة انشاء مطبعة او دار للنشر او دار للتوزيع او دار للدراسات والبحوث او دار لقياس الرأس العام او دار للترجمة او مكتب للدعاية

هكذا من الأفضل

والاعلان الى المدير على النموذج الذي يعده لهذه الغاية، وللوزير بناء على تنسيب المدير ان يصدر قراراً بمنح الرخصة او رفض منحها وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب على ان يكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

ب - تحدد البيانات والاجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك ادخال التغيير او التعديل على مضمون الرخصة واجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٤ -

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة (وللوزير) الواردة في وسط المادة بعبارة (وعلى الوزير).
- حذف عبارة (يمنح الرخصة او رفض منحها وذلك).
- استبدال كلمة (قراراً) السابقة للعبارة المطلوب حذفها بعبارة (قراره).
- معالي رئيس المجلس: استاذ فوزي الطيمية.
- الدكتور فوزي الطيمية: معالي الرئيس.
- انا اثني على قرار اللجنة، لكن وددت ان

اطرح سؤال، عندما ناقش المجلس الكريم المادة (٢١) و (٢٣) السؤال.

ماذا اذا لم يجب الوزير خلال مدة (٣٠) يوم هل تكون الموافقة ام واقع ام ماذا؟

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

في الفقه الاداري معلوم بان سكوت الادارة على اتخاذ قراراً ما يعني الرفض، فاذا ما قدم الطلب، ولم تجب الادارة خلال المدة المنصوص عليها، يعتبر عندئذ رفضاً ويلجأ الى محكمة العدل العليا بذلك.

معالي رئيس المجلس: استاذ فوزي تفضل.

الدكتور فوزي الطيمية: هل السلوك الاداري هذا هل يجوز ان تسكت الادارة عن حق من حقوق مواطن تقدم بطلب كهذا؟

انا اقترح ان يكون هناك حدود لمثل هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

المادة (٢١) سيدي الرئيس، يعني في اخر المادة، على ان يكون قرار المجلس رفض الطلب معللاً ويكون خاضعاً للطعن الى محكمة العدل العليا.

يعني ذلك ان على المجلس ان يصدر قراراً

الحاجة الى البيان بيان، والسكوت اقرار وليس رفضاً، ولذلك انا ارى ان مرور المدة هنا يعني الموافقة وليس الرفض، شكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

لان الزميل سماحة الشيخ قال ان السكوت بمعرض الحاجة الى البيان بيان، فلا يجوز لي ان اسكت على قوله، لان ما قاله لا تحتمله المادة، المادة قالت:

ان مجلس الوزراء او الوزير يجبران على ان يصدران قراراً بالقبول او بالرفض فان امتنعي فقد خالفا القانون، ولكن لا يعتبر سكوتها قبولاً بأي صيغ من النصوص التشريعية على وجه الارض، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة بالرجوع الى قانون محكمة العدل العليا نلاحظ ان الرفض، او الامتناع عن اصدار الجواب هو بمفهوم الرفض، وهذا حقيقة ما استقر عليه الفقه الاداري.

لانه في الادارة القضية لا تتعلق بشخص الوزير، قد تضيع احد الملفات عند احد الموظفين او يسهى عنها، او تشبك القضية في ملف اخر فلا يعتبر ان السكوت هو بمعنى

نعم القواعد العامة في قانون القضاء الاداري اذا لم تصدر الادارة قراراً اداري، السكوت من قبيل الرفض الضمني.

لكن اعتقد ان هذا النص عندما اوجب على الادارة ان تصدر قراراً، وان يكون القرار معلل وهو قرار اللجنة القانونية، وان يكون القرار معلل معنى ذلك ان هنالك وجوب على مجلس الوزراء ان يصدر قرار، لا ان يسكت، اذا سكت على ذلك تقام حالة الطعن، نعم سيدي الرئيس، لكن اعتقد ان ذلك يعني ان مجلس الوزراء قد قصر في القيام بواجباته اذا لم يصدر قرار.

هذا هو تفسير القانوني لهذه القضية، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً، بما اننا بصدد مناقشة هذه المادة وما نداوله هنا في هذا المجلس، يعتبر مذكرة توضيحية لمواد المشرع من هذه النصوص.

القاعدة العامة ان السكوت في معرض الحاجة الى البيان بيان، وما دامت هذه المادة قد نصت على ان المجلس يجب ان يصدر قراراً، خلال (٣٠) يوم، فاذا مرت المدة المقررة ولم يصدر قراراً، فانا افهم ان ذلك يعتبر اقراراً وليس رفضاً.

ولذلك يعتبر ملزماً للادارة اذا مضت المدة ولم تصدر قراراً في هذا الموضوع.

لذلك ارى ان السكوت هنا في معرض

هكذا من الأهل

الموافقة .

وجاء هذا بنصوص صريحة في قانون
حكمة العدل العليا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما اثاره سماحة الدكتور علي
الفقير فيما يتعلق بالمبدأ الفقهي، والقاعدة
الفقهية السكوت في معرض الحاجة الى بيان
بيان، اختلف الفقهاء كثيرا في تفسير وانطاق
هذه القاعدة الفقهية على الحالات.

ولذلك يفهم من كل حالة على حدة ما هو التعبير الضمني في حالة السكوت، فهناك ما قد ما ينشأ من تعامل قانوني، السكوت فيه يعني الموافقة وكذلك ما ينشأ من حالات قانونية السكوت فيها يعني الرفض.

ولذلك ما استقر عليه الفقه الادارية وهو استقرار واضح بأن سكوت الادارة عن ابداء اي رأي في اي طلب يقدم هو المفهوم المعروف، رفقها بأنها الرض، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
عنايب.

الرئيس .
الدكتور احمد عتاب : شكراً معالي

لا شك ان المادة واضحة في صياغتها وهي قبول الطعن امام المحكمة العليا بعد مرور (٣٠) يوماً، لماذا الاجتهاد، هل السكوت من ذهب الكلام من فضة؟

لا نريد ان نعلق اكثر، انا اقترح ان يكون
هناك ان نصوت على المادة كما جاءت من
اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
حسني الشيباب.

الدكتور حسي الشيباب: نظرا
للأختلاف حول تفسير ما اذا كان السكوت
رفضاً ام قبولاً ونظرا للبس في فهم النص
الوارد، فأنا اقترح ان يتضمن النص ما يحسم
هذا الغموض بأن نقول:

وإذا لم يصدر الوزير قراراً في خلال (٣٠) يوماً، فيعتبر ذلك موافقة، شيء بهذا المعنى، وإن لم يصدر قراراً في خلال المدة المحددة فيعتبر ذلك موافقة.

اقترح اضافة هذه الفقرة.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقيه: الحقيقة ما كنت أود
أن أتناولها من وجهة نظر ما تطرح في هذا المجلس،
ما دام لها ظل من الحقيقة والصحة.

ولكن ما سمعناه من معالي الاخ ابا
عصام.

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت عدم
ذكر اسماء .

الدكتور علي الفقيه: ما ذكره احدهم، ما ذكره من انه ليس هناك من شريعة في الارض ومعلوم ان الشريعة الارضية، لا قصد فيها

الشرعية الوضعية، فانا اسلم له بذلك. اما
الشرعية السماوية، وهي في الارض الان
تحكم، باعترادي ان شريعتنا تنص على هذا
الامر وخلافا لما ذكره ايضا معالي المقرر في قضية
ان هناك خلافا بين الفقهاء في قضية السكوت في
معرض الحاجة الى البيان، باعترادي هذا امر
متفق عليه، لاننا حتى في ايام تنزل الوحي على
رسول الله (صل الله عليه وسلم) فان سكوت
الوحي على امر ما رغم حاجة الناس الى بيان
الوحي بهذه القضية هو من باب الاقرار هذا
الامر.

ولذلك نص علمائنا على كثير من القضايا التي سكت عنها الوحي على انها جائزة وليست ممنوعة، وكذلك أيضاً بما يسمى بالجماع السكوت في موضوع الاجماع، وهو ان يصدر اصدر العلماء فتوى في قضية، ثم يسكت الجميع او بعضهم دون ان يبين، يعتبر هذا اجماعاً سكوتياً، وهذا مقرر في علم الاصول لذلك انا ناقش بوجهة نظر شرعية اولاً وانا لست مع اي توضيح في قضية خلافة اما بالتخصيص.

ولكن اردت فقط ان ابين خلال المداولة ما جرى في هذا المجلس ليكون مستناراً به في مستقبل ايام عند مناقشة هذه القضية، قضائية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
همزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي
الرئيس.

اروی حقیقہ ان الامر لا یحتاج الی مزید من

محضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ٢٤/٨/١٩٩٢م ١٩

التقاش فالنص الزم الوزير المعني بإصدار قرار خلال فترة معينة، واعطى الجهة صاحبة الترخيص او طلب الترخيص ان تعرض الامر على المحكمة وفي بقيتي انه ما في مسؤول يرغب في مصادمة نص صريح يلزمه بإصدار قرار، ولذا ارى ان نصوت على قرار اللجنة القانونية، وشكراً.

اصوات: نشني على ذلك.

معمالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ قرار اللجنة القانونية، الاصوات من يوافق على قرار اللجنة القانونية؟ استاذ الخصاونة نحن في الجلسة، قرار اللجنة القانونية.

هل توافقوا على ذلك؟

اغلبية كبيرة جداً، شكراً وموافقة على
المادة الرابعة والعشرين، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٥ -

١ - يشترط في منح الرخصة للمطبوعات الصحفية اليومية ان لا يقل رأس مالها المسجل عن (٥٠.٠٠٠) خمسين الف دينار وان لا يقل المبلغ المدفوع عن (٥٠٪) منه.

ب - يشترط في منح الرخصة للمطبوعة الصحفية غير اليومية والمجلة ان لا يقل المبلغ المدفوع عن (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار وان لا يقل المبلغ المدفوع عن

هكذا من الله صل

(٥٠٪) منه .

ج - تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية والمجلة التي يرغب أي حزب سياسي إصدارها من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٥

رأت اللجنة :

- حذف عبارة (والمجلة) من كل من الفقرتين (ب) و (ج) من المادة .

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد احمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا لا اعترض على الحد الأدنى لرأس المال المسجل، ولكن على المبلغ المدفوع، معظم الشركات دأبت على اختيار (٢٥٪) من رأسمال، فلماذا في هذه الشركات بالذات (٥٠٪) ؟

اقترح ان لا يقل المبلغ المدفوع عن (٢٥٪) مع تشيقي على قرار اللجنة القانونية بحذف عبارة والمجلة من (ج) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً، الشيخ ابوزنط .

السيد عبد المنعم ابوزنط : بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً معالي الرئيس

اعتبار الحد الأدنى من رأس المال المسجل (خسوسن العام)، هذا المبلغ يؤدي الى حرمان الفقراء وذوي الدخل المحدود، كما يؤدي الى احتكار المطبوعة الصحفية لصالح الاغنياء والمتنفذين لذلك اقترح ان يكون الحد الأدنى (ثلاثين الف) دينار بدل من (خمسين الف) دينار .

وفي فقرة (ب) ان لا يقل المبلغ المدفوع عن (عشرة الاف) دينار بدل عن (خمس عشرة الف) دينار، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً، استاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة يعني انا مع الفقراء دائماً، لكن (٢٥) الف دينار يا دهب يشتروا كمبيوتر ومطبعة، حقيقة اللي بده يعمل صحيفة، بده على الاقل يكون عنده كمبيوتر ومطبعة .

فحقيقة (الخمسين الف) حتى غير كافي، لكن لا بأس ان نقبل خمسين الف دينار، وخمسة وخمسين في منهم، واقترح ان نقبل قرار اللجنة القانونية ونصوت عليه سيدي الرئيس، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟

الاصوات تعد .

السيد الامين العام : ٤٠ من ٥٠ .

معالي رئيس المجلس : ٤٠ من ٥٠ موافقة على قرار اللجنة القانونية .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٦

يجب ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية عن اربع صفحات من الحجم العادي . اما المطبوعة الصحفية غير اليومية او المجلة فيجب ان لا يقل عدد صفحاتها عن اثني عشرة صفحة من الحجم العادي او عن اربع وعشرين صفحة من الحجم النصف .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٦ -

رأت اللجنة :

حذف هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها .

معالي رئيس المجلس : الشيخ علي الفقير .

الدكتور علي الفقير : شكراً معالي الرئيس .

انا مع بقاء هذه المادة، لاننا لا نريد كما من المطبوعات الصحفية اليومية وغيرها، والمقتصرة على نصف صفحة، او على صفحة او صفحتين، لاننا ستكون امام صحافة هزيلة عندئذ، وامام مطبوعات يومية وغير يومية، لا تليق بتوجهاتنا والمرحلة العلمية التي وصلنا اليها . لذلك انا اري بقاء هذه المادة، حتى نكون جادين بعملنا الصحفي، وكذلك كتاباتنا المتخصصة، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً، استاذ العكور .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا مع قرار اللجنة بحذف المادة، لانه يعكس ما توجه اليه سماحة الاخ علي الفقير كلما تضخم عدد الصفحات، تستعطر الجريدة الى ان تعطينا غناء في الفكر وفي الاعلانات .

وبالتالي نترك للجريدة حرية تجديد عدد الصفحات التي تراها هي، نخدم رسالتها وتوجهه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً، استاذ فخري قعوار .

السيد فخري قعوار : شكراً معالي الرئيس .

ارى في هذه المادة ان تبقى، لكن على ان تعدل، فالصحيفة اليومية اذا كانت اربع صفحات من الحجم العادي، اعتقد ان هذا هو الحد الأدنى لأي صحيفة يمكن ان تصدر بشكل يومي .

اما المطبوعة الصحفية غير اليومية، فيجب ان لا يقل عدد صفحاتها عن اثني عشر صفحة من الحجم العادي .

اقترح ان تصبح (ست) صفحات من الحجم العادي، او اثني عشرة صفحة من الحجم النصف .

معالي رئيس المجلس : شكراً، استاذ المقرر .

هكذا من الأهل

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اذا اردنا ان نأخذ مجداً ما اشار اليه الزميلين بان يكون هنالك نص على عدد الصفحات، فيجب ان تتضمن هذه المادة تحصيلات كثيرة من ضمنها تحديد ما هو الحجم العادي.

هنالك مقاييس للاوراق، قد تكون حجم عادي صغيرة، قد تكون كبيرة، قد تكون كذا، ولذلك رأت اللجنة القانونية ان لا يلتفت الى هذا الموضوع الشكلي.

وان تكون الصحيفة التي تخرج بصورتها الهادفة، وتركز على الهدف الذي تسعى اليه من خلال اصدار هذه المطبوعة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

المادة كما ورد في المشروع هو دخول في التفاصيل، لا لزوم له، ولذلك ارى ان نفرغ من هذه القضية بالتصويت على قرار اللجنة المالية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ما دام الابد هو الحذف، من يوافق على حذف هذه المادة؟

نرى النظام رأي المجلس؛ الاصوات هذا النظام.

السيد الامين العام: ٣٦ من ٤٨

معالي رئيس المجلس: ٣٦ من ٤٨

وتحذف المادة (٢٦) واعادة ترقيمها بعد

ذلك، المادة السابعة والعشرين.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٧ -

على مالك الصحيفة او المجلة ان ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول او رؤساء التحرير فيها اذا كانوا اكثر من واحد ومكان وتاريخ صدورها ويدل الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وان يقدم اشعاراً للمدير بأي تغيير او تعديل يطراً على مضمون الترخيص وذلك خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التغيير او التعديل.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٧ -

- استبدال عبارة (الصحيفة او المجلة) الواردة في صدر المادة بعبارة (المطبوعة الصحفية).

- حذف عبارة (او رؤساء التحرير فيها اذا كانوا اكثر من واحد).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة القانونية.

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٨ -

تعتبر رخصة اصدار المطبوعة ملغاة حكماً في اي من الحالات التالية:

١ - اذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة اشهر من تاريخ منح الرخصة.

ب - اذا توقفت المطبوعة الصحفية عن الصدور للمدة المبينة ادناه دون عذر مشروع يقبل به الوزير.

١ - الصحيفة اليومية: لمدة ثلاثة اشهر متصلة.

٢ - الصحيفة او المجلة الاسبوعية: لاثني عشر عدداً متتالياً.

٣ - الصحيفة او المجلة الشهرية او الفصلية: اربعة اعداد متتالية.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٨ - رأت اللجنة:

- اضافة العبارة التالية قبل بداية المادة:

بأسثناء المطبوعات الصحفية التي تصدرها الاحزاب السياسية.

- استبدال عبارة (الصحيفة اليومية) في البند (١) من الفقرة (ب) من المادة بعبارة (المطبوعة اليومية).

- استبدال عبارة (الصحيفة او المجلة الاسبوعية) في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة بعبارة المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع).

- استبدال عبارة (الصحيفة او المجلة الشهرية او الفصلية) بعبارة (المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة اطول من الاسبوع).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فوزي

الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي

الرئيس.

في (ب) معالي الرئيس البند (ب) قد يكون هناك خلاف حول تفسير الاعذار المقدمة من معالي الوزير، فأنا اقترح ان يكون لصاحب الطلب، الحق في الطعن.

بقرار الوزير لدى محكمة العدل العليا، فيصبح البند (ب) اذا توقفت المطبوعة الصحفية عن الصدور للمدة المبينة ادناه، دون عذر مشروع يقبل به الوزير، مع الحق بالطعن بقرار الوزير لدى محكمة العدل العليا، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بالنسبة لموضوع الغاء المطبوعة الصحفية الواردة في البند (أ) اذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال (سنة) اشهر من تاريخ منح الرخصة قد يكون هناك معوقات، مثل عدم ورود الآلات او تعثر يعني في موضوع معين.

فأرى ان يفسح مجال ان تعطى يعني انذار او يعطى انذار من قبل الوزير لمالك المطبوعة الصحفية بعد (سنة) اشهر لفترة معينة لتسوية اوضاعه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: انا مع المادة

هكذا من الأجل

بجملتها، ولكن بقضية توقف المطبوعة الصحفية عن الصدور المدة الميئة ادناه دون عذر مشروع يقبل به الوزير

نحن اعطينا صلاحية منح الرخصة لمجلس الوزراء، فما معنى ان نعفيه حقاً لالغاء كوزير، انا اقترح ان يكون ايضاً حق من حق مجلس الوزراء، بمعنى دون عذر مشروع يقبل به مجلس الوزراء، وهذا باعتقادي يعطي حصانة لشهذه الصحيفة من التعسف في استعمال الحق من قبل الوزير، لأن مجلس الوزراء هو اكثر اتساعاً في النظر لشخص واحد.

لذلك يقبل فيه مجلس الوزراء، هذه واحدة، الامر الثاني انه هذه الصحف اذا كنا قد اعطينا مدد محددة هنا في المشروع، فهذا يعني ان تكون هناك اعذار مقبولة واعذار غير مقبولة، فما هو الحد الفاصل بين الاعذار المقبولة والاعذار الغير مقبولة.

فلذلك هو ترك امرنا لمزاجية المسؤول صاحب القرار، واما ما ذكره الزميل حول قضية انه يحق لصاحب الصحيفة ان يطعن في القرار. هذا بديهي حسب قانون محكمة العدل العليا لذلك يحق لأي مسؤول اتخذ في حقه قرار ما ان يطعن بهذا القرار امام محكمة العدل العليا فهذا طبيعي دون حاجة الى التنصيص عليه، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اريد ان اوضح بعض التساؤلات التي اثارها عدد من الزملاء الافاضل، حول المحذور الذي تفضل به الاستاذ احمد الكفاوين، بأنه قد تكون هنالك معوقات تعيق اصدار المطبوعة الصحفية وتستغرق اكثر من (سنة) اشهر من تاريخ منح الرخصة.

الحقيقة هذا يمكن تداركه بقضية العذر المشروع الممكن تداركه، قد يقبله الوزير.

ايضاً من القواعد العامة في قانون محكمة العدل العليا، الذي اقر من قبل هذا المجلس الكريم، انه لا يوجد اي قرار لادارة محصن، فقبول الوزير او عدم قبوله العذر المنصوص عليه في هذا النص، خاضع للطعن امام محكمة العدل العليا، وخاضع للرقابة ولا مجال للمزاجية.

فاذا استعمل المسؤول اي مسؤول بأي قرار اداري المزاجية والهوى في اتخاذ القرار، هذه المزاجية خاضعة لرقابة محكمة العدل العليا، دون ان تنص على ذلك صراحة بها في كل نص، او في كل قانون يقرر قرار الوزير، بخصوص الامر المشروع.

قرار خاضع لرقابة محكمة العدل العليا، وخاضع للطعن امام محكمة العدل العليا.

ولذلك فلا مجال لأي تخوف ابداه الزملاء لذلك اقترح ان نصوت على قرار اللجنة، وان نوقف النقاش حول هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل هذا مقبول نصوت عليها؟

هل يوافق المجلس الكريم على قرار

اللجنة القانونية؟

من يوافق على قرار اللجنة القانونية؟ رجاء الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٥ من ٤٥

معالي رئيس المجلس: ٣٥ من ٤٥

وموافقة عليها المادة التاسعة والعشرون.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٩ -

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذا القانون يمنح الترخيص لاصدار مطبوعة صحفية لملك المطبوعة الصحفية وله التنازل عنها للغير بكاملها او بأي جزء منها، على ان تراعى في ذلك الشروط التالية:

أ - ان يبلغ التنازل المدير اشعاراً برغبته في ذلك التنازل قبل ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد لوقوعه.

ب - ان تتوافر في التنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التي تسمح له بتملك المطبوعة او تملك اي جزء منها.

ج - ان يقدم التنازل له طلباً الى المدير قبل (٣٠) يوماً من التاريخ المحدد لوقوع التنازل بين فيه رغبته في ذلك.

د - ان يتم التنازل لدى الوزارة وفقاً للاجراءات التي يحددها الوزير بتعليمات يصدرها لهذه الغاية.

محضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢٤/٨/١٩٩٢م ٢٥

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

السيد الامين العام: ٣٧ من ٤٣

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٤٣

وموافقة على المادة، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٠ -

اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح او مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر او المقال الرد على الخبر او المقال او المطالبة بتصحيحه، وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد او التصحيح مجاناً في المكان او الحروف نفسها التي نشر فيه وبها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٠ -

رأت اللجنة:

- اضافة عبارة (في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد) بعد كلمة (مجانياً) الواردة في المادة.

معالي رئيس المجلس: هذا التعديل مقبول من الاخوان؟

من يوافق على قرار اللجنة مع التعديل؟

السيد الامين العام: ٢٦ من ٤٢

هكذا من المرحول

معالي رئيس المجلس: ٢٦ من ٤٢
وموافقة على ذلك، المادة التي تليها.

السيد المقرر:
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣١ - اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح او مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة فعمل رئيس التحرير المسؤول ان ينشر بياناً الرد او التصحيح الخطي الذي يرده من الجهة المعنية او من المدير في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد او التصحيح وفي المكان والحروف نفسها التي ظهر فيها وبها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً معالي الرئيس.

المادة (٣٠) و (٣١) تفي نفس الغرض، فاعتقد ان هذا تكرار، (٣١) انه الشخص هناك شخص عادي او اعتباري، باقتراح بشطبها المادة (٣٠) و (٣١) شكراً.

معالي رئيس المجلس: شطب (٣١) اللجنة القانونية تنسب بالموافقة، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

السيد الامين العام: ٣١ من ٤٣

معالي رئيس المجلس: ٣١ من ٤٣

وموافقة، المادة الثانية والثلاثين

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٢ - تطبيق احكام المادتين (٣٠) و (٣١) من هذا القانون على اي مطبوعة صحفية تصدر خارج المملكة وتوزع داخلها.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٣ -

لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح الذي يرده بمقتضى احكام المادتين (٣٠) و (٣١) من هذا القانون في اي من الحالات التالية:

أ - اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر او المقال بصورة دقيقة وكافية.

ب - اذا كان الرد او التصحيح موقفاً بأعضاء مستعار او مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر او المقال المردود عليه.

ج - اذا كان مضمون الرد او التصحيح مخالفاً للقانون او النظام العام او منافياً للأداب العامة.

د - اذا ورد الرد بعد مرور شهرين على الأقل على نشر الخبر او المقال المردود عليه.

محضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢٤/٨/١٩٩٢م ٢٧

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٣ -

رأت اللجنة:

- اضافة عبارة (وقبل ورود الرد او التصحيح اليها).

- بعد عبارة (المطبوعة الصحفية) الواردة في الفقرة (أ) من المادة.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة، المادة معروضة على المجلس الكريم؟ الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

مناقشة الحقيقة في الفقرة (د)، اذا ورد الرد بعد مرور شهرين من علمه على الأقل، لانه قد يمر شهران دون ان يعلم به، لانه قد لا يستطيع ان يطلع على هذه الجريدة، ماذا كتبت، لانه قد يكون خارج البلاد.

والحقيقة اذا ورد الرد بعد مرور شهرين على الأقل من عمله لنشر الخبر او المقال المردود عليه.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر

السيد المقرر: الحقيقة لا يمكن تحديد

الوقت الذي علم به بعد مرور شهرين او بعد مرور ستة اشهر او بعد مرور ستة سنوات.

ولذلك هنا يقتضي لأبقاء المصلحة العامة ان هذا الرد ينشر اذا كان قد جاءه بعد نشر الخبر الغير صحيح الذي يريد ان ينفيه الشخص المعني، اذا ورد بعد شهرين من تاريخ النشر

يرفض هذا الرد، ولا ينشر، شكراً.

معالي رئيس المجلس شكراً، استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: انا اتصور اذا كان مرت مدة شهرين وما ورد ما في لزوم للرد، وفي (الثمانية والاربعون) جاء شخص واخبر (ترومان) ان صحيفة قد هاجمت احد بناته، فقال لم اطلع على الخبر، ولو اطلعت عليه لرددت عليه.

ولذلك اري ان نصوت على الفقرات كما جاءت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة كبيرة، المادة التي تليها

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٤ - اذا امتنعت الجهة المسؤولة عن اي مطبوعة تصدر خارج المملكة وتوزع فيها عن نشر الرد او التصحيح وفقاً لاحكام المادة (٣٢) من هذا القانون فللمدير ان يمنع ادخار المطبوعة الى المملكة بصورة دائمة او للمدة التي يراها مناسبة.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٤ - رأت اللجنة:

- استبدال كلمة (دائمة) الواردة في نهاية المادة بكلمة (دائمة).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

هكذا من الأصل

المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة، كبيرة،
المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت

المادة ٣٥ -

يدون في كل مطبوعة اسم مؤلفها أو
ناشرها وعنوان كل منها والمطبعة التي طبعت
فيها وتاريخ طبعتها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم
الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي
الرئيس.

معالي المقرر قرأ أو ناشرها، لا هي
وناشرها يدون في كل مطبوعة اسم مؤلفها
وناشرها.

معالي رئيس المجلس: وناشرها نعم.

السيد سليم الزعبي: اذن موافقة

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق
المجلس الكريم على ذلك؟ على هذه المادة؟
موافقة كبيرة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٦ -

لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول ان ينشر
اي مقال لأي شخص باسم مستعار الا اذا قدم
له كاتبه اسمه الحقيقي.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة، المادة
(٣٧).

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٧ -

لا يجوز استعمال اسم صحيفة او مجلة
سبق ان صدرت ثم توقفت عن الصدور اسماً
لصحيفة او مجلة جديدة الا بعد مرور خمس
سنوات على الاقل على توقفها الا اذا تنازل
اصحاب العلاقة او ورثتهم عن ذلك الاسم قبل
انقضاء تلك المدة.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٧ - رأيت اللجنة:

- استبدال عبارة (صحيفة او مجلة) الواردة في
المادة في موضعين بعبارة (مطبوعة صحفية).

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة كبيرة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٨ -

على مالك المطبوعة الصحفية ان يحسك

المملكة ان يقدم نسختين منه الى مديرية
المطبوعات والنشر بعد طبعه، وللمدير ايقاف
توزيعه او تداوله اذا تضمن ما يحظر القانون
نشره على ان يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك
خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ صدوره،
وللمؤلف او ناشر التاب الطعن بقرار المدير لدى
محكمة العدل العليا.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤٠ - رأيت اللجنة:

- تعديل صدر المادة ليصبح كالتالي:

(على كل من يرغب في طبع كتاب في
المملكة ان يقدم نسختين من مخطوطة الى مديرية
المطبوعات والنشر قبل البدء في طبعه وللمدير
اجازة او منع طبعه اذا تضمن... الخ المادة كما
وردت في المشروع).

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي
الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: شكراً معالي
الرئيس.

انا مع النص الذي جاء في مشروع
القانون ولست مع رأي اللجنة، لان تكليف
المؤلف ان يقدم نسختين من المخطوطة، معلوم
ان المؤلفين في بلدنا معظمهم فقراء، وطباعة
نسختين اضافة الى النسخة التي يملكها، وربما
نسخة احتياطية اخرى.

هذا يعني انه سيطلب الكتاب اما
(بالفسكاب) او بخط يده، وهذه كلفة زائدة.

باعتقادي انه يتقدم بنسخة واحدة الى

حسابات منظمة حسب الاصول المحاسبية
وللمدير ان يطلع في اي وقت على جميع البيانات
والحسابات الخاصة بالمطبوعة وتدقيقها والتأكد
من التزام مالكيها بالضوابط المالية المنصوص
عليها في هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٩ - على مالك المطبعة او مديرها
المسؤول التقيد بما يلي:

أ - الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل
عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء
اصحابها وعدد النسخ المطبوعة من كل
منها وان يبرز ذلك السجل للمدير او لمن
يفوضه بذلك.

ب - ان يودع لدى مديرية المطبوعات والنشر
نسختين من كل مطبوعة غير دورية تطبع
في مطبعته وذلك قبل توزيعها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٠ - على كل من يطبع كتابا في

هكذا من الأصل

الطباعة، ثم يصادر الكتاب، فيها تكليف باهظ للمؤلف، وبالتالي يفضل ارسال نسختين مخطوطين بخط يده او طباعة (ستانسل) الى مديرية المطبوعات، ثم تقرر المديرية ايجازه، او عدم الاجازة.

وبعد ذلك يعني هو يتدبر الامر واثني على اقتراح الاخ عبدالكريم ايضا ان تزداد المدة التي تعطى لمديرية المطبوعات فرصة اطول لامكانية الرد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباقى جو.

الشيخ عبدالباقى جو: انا مع اقتراح الشيخ علي، ان تقدم نسخة واحدة، وبعد طبع الكتاب النسخة الاولى تقدم نسختان ونرى التعديل المقترح من معالي الزميل عبدالكريم الدغمي، ان تزداد المدة من (اربعة عشرة) يوماً الى (٣٠) يوماً ومع التصحيح في الصياغة وللمدير اجازة طبعة او منعه، يعدل العطف قبل الاضافة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

انا مع اقتراح الشيخ عبد الباقي، لكن نخسة واحدة، ليس نسختين مخطوطين، نسخة واحدة، واذا اجيز يقدم بعد ذلك نسختي الى مدير المطبوعات، ثم تزداد المدة الى شهر، وارجو التصويت على هذا الاقتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

مديرية المطبوعات، تقرر صلاحية هذا الكتاب للطباعة وبعدئذ بعد الموافقة الاولى على الطباعة، يقدم بعد طباعته الاولى، نسختين الى دائرة المطبوعات وهذا باعتقادي منطقي، وهذا ما جاء في مشروع القانون، وليس في قرار اللجنة.

ولذلك انا مع مشروع القانون، ولست مع قرار اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

انا مع قرار اللجنة القانونية، ولكن لدي اقتراح اخر حول المدة التي اعطيت لمديرية المطبوعات والنشر، والتي هي اربعة عشر يوماً، قد يقدم للمديرية مخطوطات كثيرة فلا تستطيع ان تدققها خلال (١٤) يوماً سيما ان قرار مدير المطبوعات والنشر خاضع للطعن لدى محكمة العدل العليا.

لذلك اقترح ان يبلغ مؤلف الكتاب قرار المدير بذلك خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تقديم المخطوطة لمديرية المطبوعات، وهذه رخصة لمديرية المطبوعات لكي تتمكن من قراءة المخطوطات ولكي يتمكن جهاز المديرية من قراءة المخطوطات التي تقدم اليه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عكور.

السيد عبدالمجيد عكور: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا مع قرار اللجنة، لان عملية

محضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٤ م ٣١

العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

انا ارى ان صاحب المطبوعة ان يقدم نسختين مطبوعتين، في ذلك تكلفة على صاحب المطبوعة، اما ان يقدم نسختين من مخطوطه او من مخطوته، فهذا لا ضير فيه، ولا افهم من مخطوطين ان يكتبها في خط يديه.

بل عليه ان يقدم مخطوطة واحدة ويصور هذه المخطوطة، ويقدم نسختين بهذه الصورة وفي هذا لا تكلفة عليه، وانا مع اللجنة القانونية في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس الاصل ان يصدر الكتاب بدون رقابة، الاصل هكذا، وهذا تطبيقاً لحرية التفكير والتعبير بوسائل النشر المختلفة.

والدول العريقة بالديمقراطية، تعمل هذا المبدأ، فلا رقابة على المطبوعات فيها. كل المطبوعات تعطى كتب لا رقابة عليها اعمالاً للمبدأ المشار له الذي هو يتعلق بحرية التفكير والتعبير والنشر بوسائل النشر المختلفة.

لكنها تلك الدول التي سبقتنا في الديمقراطية، لكنها في ذات الوقت وضعت عقوبات لمن يرتكب جريمة معينة بوسائل النشر

مثل الكتب والصحف.

وعلى الناشر او المؤلف ان يضع العقوبة المناسبة لتلك الجريمة التي يرتكبها المؤلف في كتابه، لكن نحن هنا وبالبلدان حديثة العهد في الديمقراطية، فوافقنا على انه لا بد من الرقابة على النشر قبل ان ينشر.

لذلك ان نطيل مدة الرقابة لشهر من اسبوعين، حقيقة هذا امعان في تقييد حرية المؤلفين، سيدي انا ارى ان اسبوعين كافية فقد رأت الحكومة ذلك ورأت ذلك ايضا اللجنة القانونية.

ولو ترك الخيار لي لقلت بلا رقابة ومن يرتكب جريمة بمؤلفه فليذهب الى القضاء وليحاكم ويعاقب وليفرم بما ارتكب من اجرام هذه هي الحرية وهذه هي الديمقراطية.

فنتكفي سيدي الرئيس باسبوعين وانا مع قرار اللجنة القانونية للتوافق كما ذكر وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا اثني بالكامل على مداخلة الزميل سليم الزعبي ولا اريد ان اكرر مؤكداً التثنية ايضا على قرار اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: سيدي الرئيس.

هكذا من الأهل

يوماً، هو تقريباً ما أريد كنت أقوله، ولا داعي للتكرار، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اذا نظرت الى الموضوع كما تفضل الزميل سليم الزعبي، اذا اردت الحرية الحقيقية نعم الكاتب لا يراقب، ثم نطبق القانون يتابع بعد ذلك.

لكن البعد الذي وقفنا عنده هو بعد الكلفة، فيلجأ مراقب القانون او مراقب المطبوعة ربما الى وقت كل عشرات الالوف من النسخ بعد ان يتم طباعتها، اذن هناك جانبان، هل نقر المخطوطة او نراقب المخطوطة قبل الطباعة؟

اما الاصل ان نسير معها مطلق الحرية للناس ومنها حرية التكليف، ومع ذلك انا اعتقد في هذه المرحلة بالذات، الاولى ان نأخذ بقرار اللجنة القانونية، وان تقدم نسختان من مخطوطة الكتاب، ليتم لدى جهاز دائرة المطبوعات والنشر علمية الرقابة، لكي نوفر على المؤلف، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

انا مع يعني في جوهر ما جاءت به اللجنة القانونية.

الحقيقة لو ان هذه المادة لم تطرح بقلب انها مضادة للحرية لما تحدثت، اخواني دائماً البعض يشجع بسرعة على الحرية على شان الصبح بمشور الاخ بسام يكتبنا فيه، حكيت اسمك من حقل.

المادة سيدي في البداية ليس فيها رقابة المادة المقترحة ليس فيها رقابة، كانت تقول بعد ما يتطبع عنها باقراء، نحن حماية للحرية، فليجئة قانونية جاء القول، حرام يخسر هذا الانسان، كلفة طباعة كتابه يفضل له ان يأخذ هذا ترخيص سلفاً، واذا رقص السلطة هذا الترخيص وهو ليس رقابة مسبقة، لانها ليست رقابة مطلقة، يذهب الى محكمة العدل العليا ويشتكى، فهذه مادة حرية، ومادة حماية للمؤلف الا يخسر كلفة الطباعة، انا الان عندما اتحدث ولم اكن مع اقتراح الشهر، انا اعتقد ان من يريد ان يقرأ كتاباً، لا يرى المطبوعات بصغرها في بلدنا، بحجم المطبوعات التي تقدم، وهي بالملئات شهرياً.

انا اعتقد انك بحاجة للالاف حتى يقرأوا هذه الكتب، ومع ذلك انا لا اعترض لي على (١٤) يوماً، انا كان رأيي رداً على ان هذه المادة لا تحمي الحرية، هي مادة دفاع ودفاع حقيقي عن الحرية، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ان ما ذكره الاخوان حول رأي اللجنة القانونية، وحول بقاء مدة اربعة عشر

اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

بالرجوع الى المادة (التاسعة) وقد اقرها المجلس الكريم، هناك امور لابد من مراعاتها في كل مطبوعة تطبع في هذا البلد، منها ان تكون مراعية لمبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق بني الانسان واحترام الحقيقة.

افترض ان المؤلف الف كتاباً يمكن ان يمزق هذا الوطن، كان يدعو الى عنصرية او الى طائفية او الى ما اشبه ذلك.

هل نتنظر على هذا المؤلف، ان يصدر كتابه وان يوزعه، ثم نأتي عندئذ نقيم عليه بالحكمة بعد ان يأخذ المؤلف دوره التخريب والتدمير في المجتمع.

لذلك نحن نعطي مدير المطبوعات حق المراقبة لتطبيق القانون، فهذا القانون قد تضمن قيوداً على المؤلف وعلى المؤلف.

دور مدير المطبوعات هو فقط بحدود القانون، اذا ما وجد في المطبوعة مخالف للقانون بمنه، او ان يشير اليه بحذفه حتى يميز ما تبقى، واذا كان هذا الكتاب في مجمله الاغلب، مضراً ومؤذياً فله الحق ان يرفضه، فعندئذ اذا رأى المؤلف ان هناك قراراً تعسفي في هذا المجال، فبإمكانه ان يلجأ في القرار لبيت في القضية.

لذلك انا مع بقاء هذه المادة معالي

ولكن عندي اضافتان، ارى هناك مبرر لوجودهما، بالسطر الثالث، عندما تكلم عن مدير المطبوعات بان يبلغ قراره انا افهم بهذا القرار، اذا جاء بهذا الشكل يكتفي بان يقول، نعم اوافق او ارفض فقط، فلذلك اضيف انه في حالة الرفض ارى من الضروري ان يكون قرار الرفض معللاً.

والاضافة الاخرى، او التعديل الاخر من تاريخ صدوره اعتقد المقصود فيها بتاريخ تقديمه لمدير المطبوعات وليس صدوره شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

مع تقدير لي للروح التي تكلم بها الاخ الزميل سليم الزعبي مقرر لجنة الحريات العامة الا انني اختلف معه حقيقة في موضوع المؤلف اخواني انا اذكر فقط، بكتاب (ايات شيطانية) وما ترتب عليه من اثار مدمرة في المجتمع صحيح قد تكون عندنا عقوبات رادعة لكن بعد ان يفعل هذا المؤلف فعلة في المجتمع ونحن نجب لمجتمعنا ان يظل بعيداً عن الهزات.

فانا اقدر الروح التي تكلم بها، لكني اردت ان اضيف هذه المداخلة، وبناء عليه ان ارى ان قرار اللجنة القانونية، هو قرار متوازن، ولا يخشى الاخوة من نسختين انا افترض ان مديرية المطبوعات، تحتاج الى ان توزع هذا المؤلف على نسختين ليأخذ كل نسخة ويدرس هذا الكتاب ولذا ارى ان نصوت على قرار

هكذا من المؤلف

زملائي الاكرام بقرار اللجنة القانونية ان تبقى المدة الممنوحة لمدير المطبوعات اسبوعين وليس شهراً.

صفت ذلك لهذه الغاية سيدي الرئيس ولم اقل باي حال من الاحوال انني لا اريد رقابة، قلت هكذا درجة الدول الديمقراطية نوع من التبديل، وقلت والعالم الثالث لدينا تعطي رقابة ممكن لكن تكون الرقابة لمدة اسبوعين، ليس لمدة شهر، هذا ما اردت ان اقله، وانا مع قرار اللجنة القانونية شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لدينا الان مقترحات اذا سمحتم في عندي عدد من الاخوان مسجلين اكثر من (١٦) اخ من الاخوان اللي تكلموا في هذه المادة، لدينا الان مقترحات، النص المقدم للجنة القانونية، وفي اقتراح حول المدة وثني عليه، الاخ الامين العام اذا كان هناك مقترحات قبل ان نصوت على تنسيب اللجنة القانونية، او نعود للاصل.

نقرأ الاقتراحات الموجودة.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

لدي اقتراح واحد فقط مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالكريم الدغمي وهو يقول ما يلي: على كل من يرغب في طباعة كتاب في المملكة ان يقدم نسختين من مخطوطه الى مديرية المطبوعات والنشر قبل البدء في طبعه، وللمدير اجازة او منع طبعه اذا تضمن ما يحذر القانون نشره، على ان يبلغ مؤلف الكتاب ذلك القرار خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تسليمه لديوان

الرئيس، ولذلك لا اري في الحرية الانسان المؤلف، ان تتركه يفعل ما يشاء فمن واجبتنا ان نمنعه ليفعل ما يضر به موما يضر بالوطن.

وهذا ليس مصادرة للحرية بمقدار ما هو ضبط للحرية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباقي جو.

السيد عبدالباقي جو: الواقع ما اردت ان اقله، تعرض له الاخ حمزة منصور ولذلك اقترح لاكتفاء بالناقشة والتصويت بعد تصحيح الصيغة لغوياً، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعني موافقة على التصويت على المقترحات؟ استاذ سليم دورك جاء بدون نقطة نظام، على كل حال، تفضل استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

يبدو ان الزملاء لا اعرف او بعض الزملاء اراد ان ياخذ نصف الحديث لا ان يكملوا، انا قلت درجة الدول العريقة في الديمقراطية ان لا تراقب، وهذا حقيقة، ولا اريد من ذلك ان تكتب الصحافة مانشتات عن سليم الزعبي، ويعرف المتحدث ذلك عني على وشك التحديد، لا اريد ايه (مانشتات).

انا قلت درجة الدول العريقة بالديمقراطية عدم الرقابة، وقلت نحن نبحث عن حريات لكنني صغت ذلك تدليلاً تدليلاً، ومحاولة لاقتناع

عضر الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المتعقدة في ٢٤/٨/١٩٩٢ م ٣٥

المديرية.

وللمؤلف او الناشر الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح واضح، من يوافق على هذا الاقتراح؟ ان يكون الرفض معلاً. من يوافق على هذا الاقتراح؟ اصوات.

السيد الامين العام: ٩ من ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٩ من ٥٠.

اي اقتراح اخر الاستاذ الامين العام؟

السيد الامين العام: ليس لدي اقتراح.

معالي رئيس المجلس: ليس هناك اي اقتراح، اذن بقي عندنا قرار اللجنة القانونية، والنص المقدم قرار اللجنة القانونية بالتعديل. من يوافق على ذلك؟ التصحيح اللغوي

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

هكذا من الاجل